

جزء فيه تُبُوت حَدِيثٌ: «الْخَرَاج بِالضَّمَانِ»

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ حَدِيثِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي تُبُوت حَدِيثٍ:
«الْخَرَاج بِالضَّمَانِ»، وَأَنَّهُ قَاعِدٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ،
وَأَصْلُ مُتَفَقٍ عَلَيْهِ عِنْدَ الْفَقَهَاءِ

بِقَلْمِ:

ابن الحسن لابن حسن بن علي الغريفي الأثري

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِشَيْخِهِ،
وَلِلْمُسْلِمِينَ

جُزءٌ فِيهِ
ثُبُوتٌ حَدِيثٌ:
«الْخَرْجُ بِالضَّمَانِ»

جُرْحُوكُ الطَّبِيعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

٢٠٢٥ هـ ١٤٤٦



مكتبة
أهْل الْحَدِيث

ملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزْءٌ فِيهِ تُبُوتُ حَدِيثٍ: «الْخَرْجُ بِالضَّمَانِ»

دِرَاسَةُ أَثْرِيَّةٌ حَدِيثِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي تُبُوتِ حَدِيثٍ:
«الْخَرْجُ بِالضَّمَانِ»، وَأَنَّهُ قَاعِدٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ،
وَأَصْلُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ

بِقَلْمِ:

ابْنُ الْحَسَنِ لَا عَلَى بْنِ حَسَنٍ لَا بْنِ عَلَى الْعَرْفِ الْأَثْرِيِّ لَا

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِشَيْخِهِ،
وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقْدَمَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا جُزْءٌ حَدِيثِيٌّ فِي ثُبُوتِ حَدِيثٍ: «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ»، وَأَنَّهُ قَاعِدٌ مِنَ
الْقَوَاعِدِ، وَأَصْلُ مُتَّقْعِدٍ عَلَيْهِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَقَاعِدٌ عَظِيمٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقَهِيَّةِ، وَلَهَا
تَطْبِيقَاتٌ مُعَاصِرَةٌ كَثِيرَةٌ تَنْدَرُجُ تَحْتَهَا^(١).

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنِي وَإِيَّاكُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ بِمَنْهُ وَكَرِمِهِ، وَأَنْ
يُرِينَا الْحَقَّ حَقًا، وَيُرِزَّقَنَا اتِّبَاعَهُ، وَأَنْ يُرِينَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا، وَيُرِزَّقَنَا اجْتِنَابَهُ، إِنَّهُ سَمِيعٌ
مُحِيطٌ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كَتَبَهُ

أَبُو الْحَسَنِ الْأَثْرِيُّ

(١) وَلَوْلَا خَشْيَةُ الْإِطَافَةِ لَتَكَلَّمُتُ عَنْهَا بِالتَّفَصِيلِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ثُبُوتِ حَدِيثٍ: «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ، وَأَنَّهُ قَاعِدَةٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ، وَأَصْلُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ عِنْدَ الْفُقَاهَاءِ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ).

حَدِيثُ حَسَنٍ لِغَيْرِهِ

يَرْوِيهِ عَنْهَا: عُرْوَةُ، وَلَهُ طُرُقٌ عَنْهُ:

(١) مَخْلُدُ بْنُ خَفَافٍ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُدَ فِي «سُنْنَةِ» (ص ٥٤١ ح ٣٥٠٨)، وَ(ص ٥٤١ ح ٣٥٠٩)،

وَالْتَّرْمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (ص ٥٨٥ ح ١٢٨٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبْرَى» (ج ٦

ص ١٨ ح ٦٠٣٧)، وَفِي «السُّنْنَةِ الصُّغْرَى» (ص ٦٨٨ ح ٤٤٩٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي

«سُنْنَةِ» (ص ٣٣٩ ح ٢٢٤٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤٠ ص ٢٧٢ ح ٢٤٢٢٤)،

وَج ٤٣ ص ١٣٧ ح ٢٥٩٩٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٧٨ ح ١٥٦٧)،

وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٣٠ ح ٤٥٣٧)، وَ(ج ٨ ص ٥٥ ح ٤٥٧٥)، وَابْنُ

حِبَّانَ فِي «صَحِيحَهُ» (ص ١٣٣٧ ح ٤٩٢٨)، وَالدَّارِقَطْنِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (ج ٣ ص ٤٦

ح ٢٩٨٥)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٤١٢ ح ٢٨١١)، وَالشَّافِعِيُّ فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٧٦ ح ٩٢٢)، وَفِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ج ٨ ص ٦٦٥)،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٢١)، وَفِي «السُّنْنَةِ الصُّغْرَى» (ج ١

ص ٤٨٠ ح ٢٠٠٥)، وفي «معرفة السنن والأثار» (ج ١ ص ١٣٠ ح ١١٦)، و(ج ٨ ص ١٢١ ح ١١٣٤٩)، و(ج ٨ ص ١٢٤ ح ١١٣٥٩)، وأبن أبي شيبة في «المصنف» (ج ٧ ص ٣٦٣ ح ٢١٤٦٩)، وأبن الجارود في «المُتَّقِي مِنَ السُّنْنِ الْمُسْنَدَةِ» (ص ٢٩٤ ح ٦٣٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (ج ٤ ص ٢١)، والحاكم في «المُسْتَدِرِكِ» (ج ٢ ص ١٨ ح ٢١٧٨)، و(ج ٢ ص ١٩ ح ٢١٧٩)، و(ج ٢ ص ١٩ ح ٢١٨٠)، وعبد الرزاق في «المصنف» (ج ٨ ص ١٧٦ ح ٢١٨١)، و(ج ٢ ص ١٩ ح ٢١٨١)، وأبو عوانة في «الأموال» (ج ١ ص ٢٢٠ ح ٢٨٠)، وتمام الرazi في «الفوائد» (ج ١ ص ٢٨٥ ح ٧٠٥)، و(ج ١ ص ٣٠٨ ح ٧٦٨)، وأبو عوانة في «المسنن الصحيح المخرج على صحيح مسلم» (ج ١٢ ص ٤٤٣ ح ٥٩٣٢)، و(ج ١٢ ص ٤٤٣ ح ٥٩٣٣)، وأبو بكر النيسابوري في «الزيادات على كتاب المزنني» (ص ٣٧٨ ح ٢٦٣)، وأبن شاهين في «جزئه» (ص ٣٤٨ ح ١٦)، وأبن عبد البر في «الاستذكار» (ج ٦ ص ٢٩١ و ٥٣٧)، وفي «التمهيد» (ج ١٨ ص ٢٠٦ ح ٢٠٧)، والعقيل في «الضعفاء» (ج ٤ ص ٢٣١)، وأبن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ج ٨ ص ١٩٧)، والبغوي في «شرح السننة» (ج ٨ ص ١٦٣ ح ٢١١٩)، وأبن الجوزي في «التحقيق في مسائل الخلاف» (ج ٢ ص ١٨١ ح ١٤٤٣)، وفي «جامع المسانيد» (ج ٨ ص ١٦٥ ح ٧٢٧٦)، وإسحاق بن راهويه في «المسنن» (ج ١ ص ٤٨٤ ح ٧٧٢)، و(ج ١ ص ٤٨٥ ح ٧٧٣) مِنْ عِدَّة طُرُقٍ عَنْ أَبِي ذِئْبٍ، ويزيد بن عياض؛ كلاهما عن: مخلد بن خفاف، عن عروة، عن عائشة به. وفي

روأيَةٌ: عَنْ مَخْلِدِ بْنِ خُفَافٍ الْغِفارِيِّ، قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَنَّاسٍ شَرِكَةً فِي عَبْدٍ فَاقْتُوَيْتُهُ وَبَعْضُنَا غَائِبٌ، فَأَغْلَى عَلَيَّ غَلَّةً فَخَاصَّمَنِي فِي نَصِيبِهِ إِلَى بَعْضِ الْقُضَايَا، فَأَمْرَنِي أَنْ أَرْدَدَ الْغَلَّةَ فَأَتَيْتُ عُرْوَةَ بْنَ الرِّبَّيْرَ، فَحَدَّثَهُ فَأَتَاهُ عُرْوَةُ، فَحَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ خَرَاجَ الْعَبْدِ بِضَمَانِهِ). وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ مَخْلِدِ بْنِ خُفَافٍ، قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ شَرِكَاءِ لِي عَبْدٌ، فَاحْتَوَيْنَا بَيْنَنَا، وَكَانَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ غَائِبًا فَقَدِمَ، وَأَبَى أَنْ يُحِيزَهُ، فَخَاصَّمَنَا إِلَى هِشَامٍ فَقَضَى بِرَدَّ الْغُلَامِ وَالْخَرَاجِ، وَكَانَ الْخَرَاجُ بَلَغَ أَلْفًا، فَأَتَيْتُ عُرْوَةَ بْنَ الرِّبَّيْرَ، فَأَخْبَرَهُ. فَقَالَ: أَخْبَرْتُنِي عَائِشَةً، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (أَنَّهُ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ). قَالَ: فَأَتَيْتُ، هِشَاماً فَأَخْبَرَهُ، فَرَدَهُ وَلَمْ يُرِدَ الْخَرَاجَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ مَخْلِدِ بْنِ خُفَافٍ، قَالَ ابْتَعْتُ عَبْدًا بَيْنِي وَبَيْنَ شَرِكَاءَ، فَأُقِيلَ مِنْهُ، فَجَعَلَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ لَمْ يَكُنْ يَشَهُدُ، فَأَنْكَرَ، فَاحْتَصَمَنَا إِلَى قَاضٍ بِالْمَدِينَةِ يُقَالُ لَهُ هِشَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، فَأَمْرَ بِرَدَّ الْغُلَامِ، فَأَتَيْتُ عُرْوَةَ بْنَ الرِّبَّيْرَ فَحَدَّثَهُ، فَقَامَ مَعِي إِلَيْهِ فَقَالَ عُرْوَةُ: حَدَّثْنِي عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ) قَالَ: فَرَجَعَ عَنْ قَضَائِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: خَاصَّمْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي عَبْدِ دُلْسَ لَنَا، فَأَصَبَنَا مِنْ غَلَّةٍ، وَعِنْدَهُ عُرْوَةُ بْنُ الرِّبَّيْرَ، فَحَدَّثَهُ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ مَخْلُدُ بْنُ خُفَافٍ الْغِفارِيُّ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (مَقْبُولٌ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (فِيهِ نَظَرٌ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (لَمْ يَرُ وَعَنْهُ غَيْرُ أَبِي ذِئْبٍ، وَلَيْسَ هَذَا إِسْنَادٌ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، يَعْنِي: الْحَدِيثُ الَّذِي يَرْوِي مَخْلُدُ بْنُ خُفَافٍ عَنْ

عُرْوَة، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (إِنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ) غَيْرَ أَنِّي أَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلَحُ مِنْ آرَاءِ الرِّجَالِ)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَمَخْلُدُ بْنُ خَفَافٍ مَعْرُوفٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ لَا يُعْرَفُ لَهُ غَيْرُهُ)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَقَالَ ابْنُ وَضَاحٍ: (ثِقَةٌ).^(١)

قُلْتُ: وَمِثْلُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ التَّرمِذِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «سُنْنَتِهِ» (ص ٥٨٥): (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الإِشْبِيلِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْأَحْكَامِ الْوُسْطَى» (ج ٣ ص ٣٤٧): (مَخْلُدُ بْنُ خَفَافٍ مَعْرُوفٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ غَيْرُهُ). اهـ

وَتَعَقِّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَانِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيَّاهِامِ» (ج ٥ ص ٢١٢): (كَذَا قَالَ: وَلَا يُبَيِّنُ مِنْ هَذَا حُكْمُ الْخَبَرِ عِنْهُ).

* وَمَخْلُدُ مَدَنِيٌّ ثِقَةٌ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْمُتْبَجَالِيُّ^(٢)، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ وَضَاحٍ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَنْ يُنْظَرُ فِيهِ سِوَاهُ، فَهُوَ صَحِيحٌ). اهـ

قُلْتُ: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ صَحِيحٌ؛ بَلْ حَدِيثٌ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ.

(١) انظر: «تهذيب الْكَمَالِ» لِلْمِزَيِّ (ج ٢٧ ص ٣٣٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَمْرَرِ (ج ١٠ ص ٧٤)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٩٢٧)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتَرْوِكَينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١١)، وَ«الضُّعْفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٤ ص ٢٣٠)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْذِيبُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٣٤٧)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلْذَّهِبِيِّ (ج ٤ ص ٣٠٦)، وَ«دِيوَانُ الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ص ٣٨٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٨ ص ١٩٧)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٧ ص ٥٠٥)، وَ«تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» لِلنَّوْيِيِّ (ج ٢ ص ٨٦).

(٢) يعني: ابن حزم.

قال الحافظ العيني الحنفي رحمه الله في «نحو الأفكار في تقييم مباني الأخبار في شرح معاني الآثار» (ج ١١ ص ٤٥٠): (وهذا نظر طرقان حسنان جيدان). اه
وقال الحافظ البيهقي رحمه الله في «السنن الكبرى» (ج ٥ ص ٣٢١): (واختلفوا على ابن أبي ذئب في قصة الحديث). اه

وقال الحافظ العقيلي رحمه الله في «الضعفاء» (ج ٤ ص ٢٣٠): (وابعه الزنجي بن خالد، عن هشام بن عمروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، بهذا أيضاً، وهذا الإسناد فيه ضعف). اه

وقال الإمام الترمذى رحمه الله في «العلل الكبير» (ص ١٩١): (سألت محمدًا عن حديث ابن أبي ذئب، عن مخلد بن خفاف، عن عمروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمّان فقال مخلد بن خفاف: لا أعرف له غير هذا الحديث، وهذا حديث منكر). اه

وقال الحافظ ابن حزم رحمه الله في «المحلّي بالأثار» (ج ٤ ص ٥٧): (إنه خبر لا يصح، لأن راويه مخلد بن خفاف، وهو مجهول). اه
قلت: ولم يتفرد به مخلد بن خفاف؟ بل توبع عليه؛ كما سوف يأتي.

وقال الحافظ ابن حزم رحمه الله في «المحلّي بالأثار» (ج ٦ ص ٤٣١): (ووجه جمِيعهم إنما هي الحديث الذي لا يصح، الذي انفرد به مخلد بن خفاف، ومسلم بن خالد الزنجي «أن الخراج بالضمّان»). اه

قلت: بل الحديث حسن لغيره في المتابعات.

قال الحافظ البغوي حكمه في «شرح السنة» (ج ٨ ص ١٦٣): (هذا حديث حسن). اهـ

(٢) هشام بن عمروة عنه:

آخر جهه أبو داود في «سننه» (ص ٥٤١ ح ٣٥١٠)، وابن ماجة في «سننه» (ص ٣٣٩ ح ٢٢٤٣)، وأبو يعلى في «المسندي» (ج ٨ ح ٨٢ ح ٤٦٤)، وابن حبان في «صحيحه» (ص ١٣٣٦ ح ٤٩٢٧)، والدارقطني في «سننه» (ج ٣ ص ٤٦ ح ٢٩٨٤)، والشافعى في «المسندي» (ج ١ ص ٣٧٦ ح ٩٢٣)، وفي «اختلاف الحديث» (ج ٨ ص ٦٦٥)، وفي «الرسالة» (ص ٤٤٧)، والبيهقي في «معرفة السنن والأثار» (ج ٨ ص ١٢٢ ح ١١٣٥٠)، وفي «السنن الصغرى» (ج ١ ص ٤٨٠ ح ٢٠٠٦)، والحاكم في «المستدرك» (ج ٢ ص ١٨ ح ٢١٧٦)، وج ٢ ص ١٨ ح ٢١٧٧، والبغوي في «شرح السنة» (ج ٨ ص ١٢٦ ح ٢١١٨)، وابن الجارود في «المحتقى من السنن المسندة» (ص ٢٩٤ ح ٦٣٥)، وأبو طاهر السلفي في «المسيحة البدادية» (ج ٢ ص ٣٧٨ ح ٢٦١٧)، وابن زنجويه في «الأموال» (ج ١ ص ٢٢٠ ح ٢٨١)، وابن عساكر في «المعجم» (ج ١ ص ٥١٧ ح ٦٣٥)، وفي «تاریخ دمشق» (ج ٣٢ ص ٣٦٠)، وأبو عوانة في «المسندي الصحيح المخرج على صحيح مسلم» (ج ١٢ ص ٤٤٣ ح ٥٩٣١)، وأبو بكر الشافعى في «الغيلانيات» (ج ١ ص ٥٧٧ ح ٧٤٩)، وأبو بكر النيسابوري في «الزيادات على كتاب المزن尼» (ص ٣٧٩ ح ٢٦٤)، وابن حجر في «توالي التأنيس

بِعَالِيٍّ ابْنِ إِدْرِيسَ» (ص ٦٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الإِسْتِدْكَارِ» (ج ٦ ص ٢٩١)، وَفِي «التَّمَهِيدِ» (ج ١٨ ص ٢٠٧ و ٢٠٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبُلَاءِ» (ج ١٤ ص ١٢٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَايِّدِ» (ج ٨ ص ١٦٥ ح ٧٢٧٦)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقَّهِ» (ج ١ ص ٥٠٦) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ: مُسْلِمٌ بْنِ خَالِدٍ الرَّنْجِيِّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَجُلًا، ابْتَاعَ غُلَامًا فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُقِيمَ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْنًا فَخَاصَّمَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَهُ عَلَيْهِ فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ اسْتَغَلْتُ غُلَامِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ). وَفِي رِوَايَةٍ مُحْتَصِرًا. وَفِي رِوَايَةٍ: (الْغَلَةُ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الرَّنْجِيِّ، وَخَلَاصَةُ أَمْرِهِ: أَنَّهُ ضَعِيفٌ يُعْتَبَرُ بِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَبْرٍ: (فَقِيهٌ صَدُوقٌ، كَثِيرُ الْأَوْهَامِ)، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: (وَكَانَ كَثِيرُ الْغَلَطِ فِي حَدِيثِهِ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (إِمَامٌ صَدُوقٌ يَهُمُّ)، وَقَالَ عَلَيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ مَرَّةً: (كَانَ عِنْدَنَا ضَعِيفًا، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيِّ، مُنْكِرُ الْحَدِيثِ، يُكْتُبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُ بِهِ، تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ضَعِيفُ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، وَالْبُخَارِيُّ: (مُنْكِرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ السَّاجِيُّ: (صَدُوقٌ، كَانَ كَثِيرُ الْغَلَطِ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (كَانَ ضَعِيفًا)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِهِ بِأَسْ)، وَقَالَ مَرَّةً: (ثَقَةُ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِذَاكَ فِي الْحَدِيثِ)، وَحَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ يَدَهُ وَلَيْسَهُ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (يُخْطِئُ أَحْيَانًا)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَهُوَ حَسَنٌ

الحاديٍ وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ ضَعِيفٌ، مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ ثَقَةٌ إِلَّا أَنَّهُ سَيِّئٌ).^(١)

قال الإمام أبو داود رحمه الله في «سننه» (ص ٥٤١): (هذا إسناد ليس بذلك). اهـ
وقال الإمام الترمذى رحمه الله في «العلل الكبير» (ص ١٩١): (فقلت له:

فَحَدِيثُ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، فَقَالَ: إِنَّمَا رَوَاهُ مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الزَّنْجِيُّ، وَمُسْلِمُ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ). اهـ

وقال الإمام البخاري رحمه الله في «التاريخ الكبير» (ج ١ ص ٢٤٣): (ولـ)
يَصِحُّ). اهـ

وقال الحافظ العقيلي رحمه الله في «الضعفاء» (ج ٤ ص ٢٣٠): (وهذا الإسناد
فيه ضعف). اهـ

وقال الحافظ الحاكم رحمه الله في «المستدرك» (ج ٢ ص ١٨): (هذا حديث
صحيح الإسناد ولم يخر جاه). اهـ وافقه الذهبي.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للجويني (ج ٢٧ ص ٥١)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠ ص ١٢٨)، و«تقريب التهذيب» له (ص ٩٣٨) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ج ٣ ص ١١٧)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٩٧)، و«الضعفاء» للعقيلي (ج ٤ ص ١٥٠)، و«الجروح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٨ ص ١٨٣)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ٣٢٢)، و«ديوان الضعفاء» له (ص ٣٨٥)، و«المعني في الضعفاء» له أيضاً (ج ٢ ص ٦٥٥)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٧ ص ٢٦٠)، و«الضعفاء» والمتروكين» له (ص ١٢٥)، و«سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني» (ص ٤٨)، و«العلل ومعروفة الرجال» لأحمد (ص ٤ - رواية: المروذى)، و«سوالات ابن الجنيد» للإمام يحيى بن معين (ص ٢٢٩)، و«معروفة الرجال» لابن معين (ص ١٢٥)، و«بحر الدم» لابن عبد الهادي (ص ١٤٩)، و«الثقات» لابن جبأ (ج ٧ ص ٤٨)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ج ٨ ص ٦)، و«الستان» للدارقطني (ج ٣ ص ٤٦٦).

وَتَعَقِّبُهُمَا الْعَلَّامُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّيْلِ» (ج ٥ ص ١٥٩)، بِقَوْلِهِ: (قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الزَّنْجِيَّ، وَإِنَّ كَانَ فَقِيهَا صَدُوقًا؛ فَإِنَّهُ كَثِيرُ الْأَوْهَامِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي (التَّقْرِيبِ).

* وَالذَّهَبِيُّ نَفْسَهُ قَدْ تَرَجَّمَهُ فِي (الْمِيزَانِ)، وَسَاقَ لَهُ أَحَادِيثَ مِمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ ثُمَّ خَتَمَ ذَلِكَ بَقَوْلِهِ: (فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَأَمْثَالُهَا تُرْدَبُهَا قُوَّةَ الرَّجُلِ وَيُضَعَّفُ). اهـ
قُلْتُ: فَالْحَدِيثُ بِهَذَا الإِسْنَادِ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي (تَوَالِي التَّائِسِ بِمَعَالِي ابْنِ إِدْرِيسَ) (ص ٦٥): (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي (سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ) (ج ١٤ ص ١٢٣): (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ). اهـ

وَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي (سُنْنَةِ مُحَمَّدٍ) (ص ٥٨٥ ح ١٢٨٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي (السُّنْنَةِ الْكُبْرَى) (ج ٥ ص ٣٢٢)، وَفِي (مَعْرِفَةِ السُّنْنِ وَالْأَثَارِ) (ج ٨ ص ١٢٣ ح ١١٣٥٦)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي (الْكَاملِ فِي الضُّعْفَاءِ) (ج ٦ ص ٩١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ يَحْيَى بْنِ خَلَفٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلَيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ عُمَرُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ عَطَاءِ الْمُقَدَّمِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ
وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي (الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ).^(١)

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدَّثُ الْأَلْبَانِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ
مَنَارِ السَّبِيلِ» (ج٥ ص١٥٩): (قُلْتُ: وَالْمُقَدَّمِيُّ هَذَا ثَقَةٌ؛ لَكِنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ تَدْلِيسًا
سَيِّئًا كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي تَرْجِمَتِهِ؛ فَمِنْ الْجَائزِ أَنْ يَكُونَ تَلَقَاهُ عَنِ الرَّزْنِجِيِّ ثُمَّ دَلَّسَهُ.
* فَلَا يَتَقَوَّى الْحَدِيثُ بِمُتَابَعَتِهِ، وَإِنَّمَا يَتَقَوَّى بِالطَّرِيقِ الَّتِي قَبْلَهُ، لَا سِيمَاءً وَقَدْ
تَلَقَاهُ الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ؛ كَمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحاوِيُّ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ التَّرمِذِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي «سُنْنَتِهِ» (ص٥٨٥): (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ
صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةِ).

* وَاسْتَغْرَبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلَيٍّ.
* وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الرَّزْنِجِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،
وَرَوَاهُ جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ أَيْضًا، وَحَدِيثُ جَرِيرٍ يُقَالُ: تَدْلِيسٌ دَلَّسَ فِيهِ جَرِيرٌ، لَمْ
يَسْمَعْهُ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

وَتَفْسِيرُ الْخَرَاجِ بِالضَّمَانِ: هُوَ الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَغْلِهُ، ثُمَّ يَحْدُدُ بِهِ عَيْبًا،
فَيُرْدُهُ عَلَى الْبَائِعِ فَالْغَلَةُ لِلْمُشْتَرِيِّ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَوْ هَلَكَ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِيِّ،

(١) انظر: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص٥٠)، وَ«الْمُدَلِّلُينَ» لِلْعَرَاقِيِّ (ص٧٥)، وَ«السَّيِّئَنَ لِأَسْمَاءِ الْمُدَلِّلِينَ» لِابْنِ
الْعَجَمِيِّ (ص٤٥).

وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْمَسَائِلِ يَكُونُ فِيهِ الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ: اسْتَغْرَبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلَيٍّ، قُلْتُ: تَرَاهُ تَدْلِيسًا؟ قَالَ: لَا). اه وَقَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْعِلْلِ الْكَبِيرِ» (ص ١٩١): (فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ عَلَيٍّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فَلَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرِ بْنِ عَلَيٍّ. قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تَرَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَلَيٍّ دَلَّسَ فِيهِ؟ فَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرِفُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَلَيٍّ يُدَلِّسُ). اه

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعَفَاءِ» (ج ٦ ص ٩١): (وَهَذَا يُعْرَفُ بِمُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُ الْضُّعَفَاءِ أَيْضًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ). اه

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مُختَصِّرِ سُنْنِ أَبِي دَاؤَدَ» (ج ٢ ص ٤٨٨): (وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ). اه
قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخَرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١٢ ص ٤٤٢ ح ٥٩٣٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاؤَدَ السَّجْزِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ قُتْبَيَةَ بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: هُوَ فِي كِتَابِي بِخَطِّي عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الضَّبِيُّ، قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ١٣٨): (ثَقَةٌ صَحِيحُ الْكِتَابِ، قِيلَ: كَانَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ يَهْمُ مِنْ حَفْظِهِ). اهـ

قُلْتُ: فَمِثْلُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٤٣): (وَرَوَاهُ جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَيِّهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَلَا يَصِحُّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَوَانَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخَرَّجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١٢ ص ٤٤): (اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَرُوِيَ عَنْ ثَلَاثَةِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ رَوَاهُ جَرِيرٌ، وَمُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، وَلَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ عَلَيٍّ فَأَمَّا مُسْلِمٌ فَلَيْسَ بِالثَّبِيتِ كَمَا يَنْبَغِي، وَأَمَّا عُمَرُ بْنُ عَلَيٍّ فَإِنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ، وَلَعَلَهُ أَخَذَهُ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ خَالِدٍ، وَأَمَّا جَرِيرٌ فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ بِمَسْهُورٍ عَنْهُ، وَلَا نَعْلَمُ كَتَبَنَاهُ مِنْ غَيْرِ حَدِيثٍ قُتْبَيَةَ بْنِ سَعِيدٍ). اهـ

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعَفَاءِ» (ج ٨ ص ٤٧١)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الإِرْشَادِ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٧٠١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَاحِ وَأَبِي حُجْرَ عَمْرُو بْنِ رَافِعِ الْبَجَلِيِّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، (أَنَّ النَّبِيَّ رَحْمَةُ اللَّهِ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضمانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ سَاقِطٌ؛ فِيهِ يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْأَزْدِيُّ، قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ١٠٩٠): (كَذَّبَهُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ). اهـ

قالَ الْحَافِظُ الْخَلِيلِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الإِرْشادِ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٧٠)؛ (هَذَا حَدِيثٌ يُعرَفُ بِمُسْلِمِ بْنِ خَالِدِ الزَّنْجِيِّ، عَنْ هِشَامٍ، وَتَابَعَهُ يَعْقُوبُ). اهـ

وَأَخْرَجَهُ الْخَلِيلِيُّ فِي «الإِرْشادِ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ٩٣٤)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلْمِ الْمُتَنَاهِيَّ» (ج ٢ ص ١٠٧ ح ٩٨٢)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٩ ص ٢٣٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَرْخَانَ الْبَلْخِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَينِ الزَّعْفَرَانِيِّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيرٍ بْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ؛ أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ الْبَلْخِيُّ، قَالَ عَنْهُ أَبْنُ عَدِيٍّ: (مَجْهُولُ)، وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: (كَانَ مُرْجِئًا، وَضَعَفَوْهُ جِدًّا)^(١)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (ثَقَةٌ، قَدْ سَمِعَ مِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَهِشَامَ بْنِ عُرْوَةَ، أَيْنَاهُ فَأَبَى أَنْ يُحَدِّثَنَا، وَكَانَ عِنْدَهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِهِ بِأَسْنُ).^(٢)

(١) قُلْتُ: لَعَلَّ ذَلِكَ لِأَرْجَائِهِ.

قالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْعِلْمِ الْمُتَنَاهِيَّ» (ج ٢ ص ١٠٧)؛ عَنِ الْحَدِيثِ: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَصِحُّ أَمَّا خَالِدٌ فَكَانَ مِنَ الْمُرْجِئَةِ). اهـ

(٢) أَنْظُرْ: «الْكَامِلُ فِي الصُّعْدَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٨ ص ٤٧١)، وَ«الإِرْشادُ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» لِالْخَلِيلِيِّ (ج ٣ ص ٩٣٣)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٨٤٣)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِمُغَنْطَاطِي (ج ٤ ص ١٥٤)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ»

قُلْتُ: أَمَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ؛ فَقَدْ يُوْثَقُ إِذَا وَجَدَ حَدِيثَ الرَّاوِي مِنْهُمْ مُسْتَقِيمًا.

قال العَالَّامُ الْمُعَلَّمُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ لِلشُّوَكَانِيِّ»

(ص ٣٠): (وَعَادَةُ ابْنِ مَعِينٍ فِي الرُّوَاةِ الَّذِينَ أَدْرَكُهُمْ أَنَّهُ إِذَا أَعْجَبَتْهُ هَيَّةُ الشَّيْخِ يَسْمَعُ مِنْهُ جُمْلَةً مِنْ أَحَادِيثِهِ، فَإِذَا رَأَى أَحَادِيثَهُ مُسْتَقِيمَةً ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ شَأنُهُ فَوَثَقَهُ، وَقَدْ كَانُوا يَتَقَوَّنُونَهُ وَيَخَافُونَهُ؛ فَقَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمْ مَنْ يَخْلُطُ عَمْدًا، وَلَكِنَّهُ اسْتَقْبَلَ ابْنَ مَعِينٍ بِأَحَادِيثِ مُسْتَقِيمَةٍ، وَلَمَّا بَعْدَ عَنْهُ خَلَطَهُ، فَإِذَا وَجَدْنَا مِمَّنْ أَدْرَكَهُ ابْنُ مَعِينٍ مِنَ الرُّوَاةِ مَنْ وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَكَذَّبَهُ الْأَكْثَرُونَ أَوْ طَعَنُوا فِيهِ طَعْنًا شَدِيدًا، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، فَإِنَّمَا يَزِيدُهُ تَوْثِيقُ ابْنِ مَعِينٍ وَهُنَّا، لِدَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَتَعَمَّدُ). اهـ

وقال العَالَّامُ الْمُعَلَّمُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «التَّكْيِيلِ بِمَا فِي تَأْنِيبِ الْكُوثَرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ» (ج ١ ص ٢٥٥): (وَالْعِجْلِيُّ قَرِيبٌ مِنْهُ -يَعْنِي: ابْنَ حِبَّانَ- فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ مِنَ الْقُدَمَاءِ، وَكَذَّلِكَ ابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَآخَرُونَ غَيْرُهُمَا يُوْثَقُونَ مِنْ كَانَ مِنَ التَّابِعِينَ أَوْ أَتَابَعَهُمْ إِذَا وَجَدُوا رِوَايَةً أَحَدِهِمْ مُسْتَقِيمَةً؛ بِأَنْ يَكُونَ لَهُ فِيمَا يَرْوِي مُتَابِعٌ أَوْ شَاهِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ وَلَمْ يَلْعَغُهُمْ عَنْهُ إِلَّا حَدِيثٌ وَاحِدٌ). اهـ

= للْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ٩ ص ٢٣٣)، وَ«الْإِسَانُ الْأَبِيزَانُ» لابْنِ حَبْرٍ (ج ٣ ص ٣٤١)، وَ«مَعْرِفَةُ الرُّجَالِ» لابْنِ مَعِينٍ (ص ١٢٥ - رِوَايَةُ ابْنِ مُحْرِزٍ).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلَّمِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «الْتَّنْكِيلِ بِمَا فِي تَأْنِيبِ الْكَوْثَرِيِّ مِنَ الْأَبْطَاطِلِ» (ج ١ ص ٢٥٨): (فَقَدْ عَرَفْنَا فِي الْأَمْرِ السَّابِقِ رَأْيَ بَعْضٍ مِنْ يُوَثِّقُ الْمَجَاهِيلَ مِنَ الْقُدَمَاءِ إِذَا وَجَدَ حَدِيثَ الرَّاوِي مِنْهُمْ مُسْتَقِيمًا، وَلَوْ كَانَ حَدِيثًا وَاحِدًا لَمْ يَرُوْهُ عَنْ ذَاكَ الْمَجْهُولِ إِلَّا وَاحِدًا، فَإِنْ شِئْتَ فَاجْعُلْ هَذَا رَأْيًا لِأُولَئِكَ الْأَئِمَّةِ كَابْنِ مَعِينٍ، وَإِنْ شِئْتَ فَاجْعُلْهُ اصْطِلَاحًا فِي كَلِمَةِ «ثِقَةٌ» كَأَنْ يُرَادُ بِهَا اسْتِقَامَةً مَا بَلَغَ الْمُوَثَّقُ مِنْ حَدِيثِ الرَّاوِي لَا الْحُكْمَ لِلرَّاوِي نَفْسِهِ؛ بِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَلِيلِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «الإِرْشَادِ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ٩٣٤): (قَدْ ذَكَرْتُ عِلْمَتَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ، وَضَعَفُوهُ فِيهِ أَيْضًا، وَمُتَابَعَةُ مِثْلِ خَالِدٍ لَا تُقْوِيهِ). اهـ
قُلْتُ: بَلْ تُقْوِيهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الصُّعْدَاءِ» (ج ٨ ص ٤٧١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَخَالِدُ بْنُ مَهْرَانَ الْمَكْفُوفُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَيِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ سَاقِطٌ؛ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدَةَ بْنُ حَرْبٍ، أَبُو عَبْيَدِ اللَّهِ الْقَاضِي الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ.^(١)

قال الحافظ ابن عدي رحمه الله في «الكامل في الضعفاء» (ج ٨ ص ٤٧١):
 (هذا حديث مسلم بن خالد الزنجي، عن هشام بن عمروة سرقه منه يعقوب هذا،
 وخالد بن مهران، وهو مجاهول). اهـ

(٤) الزهرى عنده:

آخر جهه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ج ٨ ص ٩١) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن يونس، حدثنا محمد بن آدم الجهني، حدثنا مصعب بن إبراهيم، عن ابن جريج، عن الزهرى عن عمروة عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: (الخرج
 بالضمان).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ عِلْمًا:

الأولى: مصعب بن إبراهيم، وهو منكر الحديث.

قال الحافظ ابن عدي رحمه الله في «الكامل في الضعفاء» (ج ٨ ص ٩١):
 (مصعب بن إبراهيم: منكر الحديث عن الثقات وعن غيرهم... ولم يصعب هذا

(١) انظر: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ج ٣ ص ٨٢)، و«ميزان الاعidal» للذهبي (ج ٤ ص ١٩٤)، و«المعني في الضعفاء» له (ج ٢ ص ٦١٠)، و«يسير أعلام النبلاء» له أيضًا (ج ١١ ص ٢٥٠)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ج ٧ ص ٥٦٤)، و«رفع الأضر عن قضاة مصر» لابن حجر (ص ٣٨٢)، و«السان الميزان» له (ج ٧ ص ٣٢٦).

غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَحَادِيثُ عَنِ الثَّقَاتِ لَيْسَتْ بِالْمَحْفُوظَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ حَمَلَهُ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج٤ ص٦٣٠): (ورواه مصعبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجُهَنِيُّ، لَا يُعْرَفُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ). اهـ

الثَّانِيَةُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجِ الْمَكِيِّ، مَشْهُورٌ بِالتَّدْلِيسِ.

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: (شَرُّ التَّدْلِيسِ تَدْلِيسُ ابْنِ جُرَيْجٍ؛ فَإِنَّهُ قَبِحٌ التَّدْلِيسِ لَا يُدَلِّسُ إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْ مَجْرُوحٍ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (يُدَلِّسُ)، وَوَصَفَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ بِالتَّدْلِيسِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ» مِنَ الْمُدَلِّسِينَ.^(١)

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج١ ص٢٤٣) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الزَّبِيرِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ أَبُو زَيْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الزَّبِيرِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزَيِّ (ج١٨ ص٣٤٨)، و«تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص٩٥)، و«تَقْرِيبُ الْمَهْذِيبِ» لِهُ (ص٤٩٥)، و«الْتَّبَيِّنُ لِأَسْنَاءِ الْمُدَلِّسِينَ» لِابْنِ الْعَجَمِيِّ (ص٣٩)، و«مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج٢ ص٥٧٤)، و«سُؤَالَاتُ أَبِي دَاؤِدَ» لِلْإِمَامِ أَخْمَدَ (ص٢٣١)، و«سُؤَالَاتُ الْحَاكِمِ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ص١٧٤)، و«تَارِيخُ بَغْدَادِ» لِلْحَاطِبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج١٠ ص٤٠٥)، و«الْعَلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج٢ ص٥٥١ - رواية: عَبْدُ اللَّهِ)، و«الْتَّقَاتِ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج٧ ص٩٣)، و«مُذَكَّرَةُ فِي دُرُوسِ عَلَى الْمُدَلِّسِينَ» لِشِعْبَنَ فَوْزِيِّ الْأَثْرَيِّ (ج٢ ص٩).

قال أبو نعيم في «الضعفاء» (ص ١٣٩): (روى عن هشام بن عروة، أحاديث مذكورة). اهـ

وقال الحافظ ابن حبان في «الثقات» (ج ٧ ص ٤٣٧): (ربما أخطأ). اهـ

وقال الحافظ ابن حبان في «المجررو حين» (٩٣٨): (كان ممن يروي عن الآثار الأساسية الموضوعات، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار). اهـ

والحديث حسنة العلامة المحدث الألباني رحمه الله في إرواء الغليل في

تخریج أحادیث منار السبيل» (ج ٥ ص ١٥٨). اهـ

وقال الفقيه اللكمي المالكي رحمه الله في «التبصرة» (ج ٩ ص ٤٤٢٨): (وهذا حديث حسن السندي). اهـ

وقال الفقيه المازري المالكي رحمه الله في «شرح التلقين» (ج ٢ ص ٦٩٨):

(وقد خرّج هذا الحديث أبو داود، وخرّجه الترمذى، وهو حسن السندي). اهـ

وقال الفقيه أبو البقاء الدميري الشافعى رحمه الله في «النجم الوهاج في شرح المنهاج» (ج ٤ ص ١٤٥): (روى أبو داود، والترمذى، والحاكم، وابن حبان، بآسناد حسن). اهـ

وقال العلامة الرزركشى رحمه الله في «المنشور في القواعد الفقهية» (ج ٢ ص ١١٩): (هو حديث صحيح). اهـ

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله في «الأسباب والنظائر» (ص ١٣٥): (القاعدة الحادية عشرة: «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ»: هو حديث صحيح).

آخرَجَهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو دَاؤَدَ، وَالْتَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَفِي بَعْضِ طُرُقِهِ ذِكْرُ السَّبَبِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ نُجَيْمِ الْحَنَفِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ» (ص ١٢٧): (الْقَاعِدَةُ الْعَاشِرَةُ: «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ»: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاؤَدَ، وَالْتَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِي بَعْضِ طُرُقِهِ ذِكْرُ السَّبَبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شِيَخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثْمَانِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ بِشَرِحِ بُلُوغِ الْمَرَامِ» (ج ٣ ص ٦٠٨): (وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ). اهـ
قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ أَصْلُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، وَقَاعِدَةٌ مَشْهُورَةٌ وَمَعْرُوفَةٌ.
قال الإمام ابن رشد الحفيدي رحمة الله في «بداية المجيهد ونهاية المقتضي» (ج ٣ ص ١٩٢): (وَهُوَ أَصْلُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ). اهـ



فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصَّفَحَةُ

٥

الرَّقمُ الْمَوْضُوعُ

(١) الْمُقَدَّمَةُ

٦

(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ حَدِيثٍ: «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ»، وَأَنَّهُ قَاعِدَةٌ مِنَ
الْقَوَاعِدِ، وَأَصْلُ مُتَفَقٍ عَلَيْهِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ

